



دور التدبير العمومي الجديد في أداء الدولة

عبدالله السليطي

طالب بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق السويسي

المغرب

مقدمة

إن المخططات التنموية التي جعلت الدولة تتحكم بالعملية التنموية لم تحقق التنمية المرجوة، حيث تم تعبئة الموارد المالية بشكل كبير، لكن لم يكن لها درجة كبيرة في تأثير على درجة التنمية، وبالتالي وقع التساؤل هل الخلل في الموارد المعبأة أم الخلل في عملية تدبير هذه الموارد المعبئة، أم أن الخلل على مستوى الدولة، في مسلسل صناعة القرار العمومي وإنتاج السياسات العمومية. وبالتالي تبين أن الشكل التقليدي للإدارة الذي كانت فيه الأولوية للقاعدة القانونية والمكانة الشرعية أصبحت غير قادرة على تفسير الحاجة الفعلية للمواطن.

ولما كان علم الإدارة العامة يستهدف بصفة أساسية تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الأهداف العامة فإنه علم متعدد الجوانب.¹ من هنا برزت الحاجة لإعمال مبادئ علم الإدارة على مستوى تدبير الشؤون الإدارية بعدما ابانت المقاربة القانونية عن عدم كفايتها سيما وأن وظائف الدولة في تزايد مطرد.

فالإنجاز نحو تكريس منطق جديد للتدبير العمومي من شأنه التأثير على أداء الدولة لن يتأتى في واقع الأمر إلا من إخضاع تدخلات هذه الأخيرة لمعايير ومحددات تخرج بين البعد القانوني و البعد التدبيري والتركيز على هذا الأخير لتحقيق الفعالية والمردودية والحكامة والشفافية والديمقراطية التشاركية عبر إشراك فاعلين جدد في تدبير السياسات العمومية وجعل الإدارة قطب الرحى في مختلف مراحلها باعتبار أن أي سياسة تنهجها الدولة لا وتكون الإدارة بمختلف بنيتها وهياكلها حاضرة وبقوة في مواكبتها وهذا التداخل ساهم بشكل كبير في إخضاع الفعل العمومي لمعركة متعددة الزوايا يكون فيها التطور والتنمية مسعى يسيطر على اجندة كل الكيانات والتنظيمات العمومية.

وإذا كانت البيروقراطية التي طورها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، قد اكتسحت المجتمعات نهاية القرن التاسع عشر، باعتبارها تدبير عقلاني للإدارة، من خلال عملية عقلنة البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية؛ فهي أعلى شكل تنظيمي يسير حياة الناس²، لأنها تقوم على وجود تسلسل سلطوي حيث كل بنية إدارية أدنى تخضع للبنية الأعلى منها وهكذا³، ثم وجود تقسيم محدد وواضح للعمل وتحديد اختصاص كل وظيفة⁴، بالإضافة إلى الحد من العلاقات الشخصية بحيث يجب أن تسود العلاقات الرسمية بعيدا عن العواطف⁵، لكن البيروقراطية لم تسلم من نقد بإغفالها الجانب الإنساني وتركيز سلطة اتخاذ القرار في أيدي فئة قليلة تستبد بسلطة القرار فضلا على تعقد الإجراءات وتكرار نفس الأعمال يوميا مما أنتج الروتين⁶، لذلك تم تجاوزها في كثير من الأنظمة الإدارية الحديثة.

ولا شك أن من بين التساؤلات الرئيسية التي يتم طرحها للنقاش العمومي ما يتعلق بالسياسات العمومية بالنظر للدور المفصلي التي تلعبه في وضع الأهداف وتحديد الأولويات وما يمثله من تبعات على مستوى توزيع الموارد المالية التي تزداد ضعفا. ومن ثم تطرح الأسئلة الجوهرية حول طبيعة علاقتها بالعلم الإداري بوصفه علما مستقلا يهتم بشؤون الدولة والمجتمع على السواء، كما أنه يسعى لتحقيق الأهداف المجتمعية المرسومة وفقا للسياسات العامة المعتمدة بالاستفادة المثلى من الموارد المتاحة المادية والبشرية وخلال فترة محددة الزمان والمكان. كما أن هذا التساؤل يصبح مبررا باعتبار أن مهام اعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية تعتبر أحد المهام الرئيسية للإدارات العمومية، مما يطرح مسألة الجدوى من السياسات العمومية وأثرها في الرفع من الأداء الإداري الهادف أساسا إلى تلبية حاجيات المرتفقين واشباع حاجياتهم المتعددة والمختلفة.



إن التدبير العمومي الجديد طريق لتحسين تدبير الموازنة العامة والتوجه نحو الانتاجية والكفاءة، فهو يتحقق من خلال تطبيق المنافسة، كما هو الشأن في القطاع الخاص لمنظمات في القطاع العام مع التركيز على المبادئ الاقتصادية والقيادة. فهو يتناول المستفيدين من الخدمات العامة مثل الزبائن⁷.

اذن يقوم التدبير العمومي الجديد على فكرة أساسها أن مناهج التدبير المعتمدة في القطاع الخاص، يمكن نقلها وتطبيقها في القطاع العام، الذي أصبح أكثر بيروقراطية ومكلف وغير متجدد وتشوبه عدة أمراض.

ومن أجل مقارنة هذا الموضوع نقترح الإشكالية التالية:

كيف أثر علم الإدارة في تدبير السياسات العامة؟

وللإجابة سوف نستعين بالتصميم التالي:

المحور الأول: الأسس والمرتكزات لعلم الإدارة

المحور الثاني: تأثير علم الإدارة على فعالية الدولة

المحور الأول: الأسس والمرتكزات لعلم الإدارة

يشير " فيبر " للتنظيم بأنه " :اكتساب نمط معين من السلوك الذي يحقق بناء السلطة، وبالتالي فالتنظيم -حسبه -يضم مجموعة علاقات اجتماعية، وتفاعلات بين الأعضاء المشكلين له، بحيث يكون ذلك وفق الأسس والقواعد التي تحكم سلوكهم، ويتم ذلك على أساس نظام التسلسل الإداري، تقسيم العمل، وتحقيق الهدف"⁸

أما التنظيم البيروقراطي فيعرفه " فيبر " بأنه " :نموذج من الهيمنة الشرعية - العقلانية تبنى فيه السلطة على أساس قانوني يحدد بشكل مجرد وموضوعي وعلمي أساليب ممارستها بطريقة تلغي الولاءات الشخصية ويجعل السلطة ممارسة لصلاحيات مثبتة قانونا، والطاعة وتنفيذ الأوامر لا تعود إلى شخص الرئيس الإداري إنما تعود إلى اللوائح القانونية التي تستند إليها سلطاته"⁹.

كما عرفه بأنه " :ذلك التنظيم العقلاني للجهاز الإداري في المنظمة وتأثيره على سلوك وأداء العاملين، وهي عبارة عن سلطة المكتب التي تستمد من مجموع القوانين والتعليمات التي يحتوي عليها التنظيم الرسمي القائم على مجموعة من المبادئ كتقسيم العمل، والتخصص الوظيفي، وذلك بعيد عن كل ما هو ذاتي"¹⁰.

إن مفهوم البيروقراطية عند " فيبر " يعبر عن العقلانية في النظام الرأسمالي، بل والخاصية الجوهرية لها، والأداة الحيوية فيها. كما أن " فيبر " يعتبر البيروقراطية شكلا من أشكال الإدارة التي تقوم على شكل خاص من الشرعية التي تضفي صفة القوة والسلطة على المركز والوظيفة ولا تضيفها على الأفراد. فمن خلال التعريف الفيبري للبيروقراطية، نجد أنها عبارة عن عقلنة الإدارة، بحيث تكون السلطة فيها خاصة بالوظيفة وتتصف بالشرعية القانونية، فالبيروقراطية هي الشكل الأكثر تقدما للسلطة القانونية العقلانية.¹¹

كذلك، نجد مدرسة التدبير العمومي الجديد (New public Management) والتي تم تطبيق تصوراتها ومناهجها لإصلاح وتحديث القطاع العام منذ ثمانينيات القرن العشرين، وذلك في إطار مواكبة تنفيذ تدابير السياسات الاقتصادية الليبرالية بما فيها تسريع برامج الخصخصة وتشجيع اقتصاديات السوق¹². ويستهدف من هذه الإصلاحات تعزيز كفاءة القطاع العام والرفع من فعاليته ونجاعته، لا من حيث الكلفة المادية ولا من حيث جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.



وينطلق مفهوم التدبير العمومي الجديد من فكرة محورية مفادها أن الأساليب والمناهج المعتمدة في إدارة الأعمال بالقطاع الخاص يمكن نقلها وتطبيقها في الإدارة العمومية، وذلك من أجل تجاوز الأعطاب والعيوب والأمراض¹³ التي تعترى القطاع العام، نتيجة عدم التمكن من الإخفاق في التعاطي مع الجوانب السلبية للنموذج الفيبري المثالي للبيروقراطية¹⁴ لكي يتلاءم ويساير المفاهيم الجديدة للتدبير العمومي ومتطلبات الانفتاح على المتغيرات الجديدة¹⁵، والتي تتأسس على علاقة سببية جديدة بين الأداء العمومي ومشروعية الدولة المطالبة بتفسير اختياراتها المتعلقة بالسياسات العمومية امام المواطنين¹⁶

ومن بين المبادئ الرئيسية التي يركز عليها المفهوم الجديد للتدبير العمومي نجد:

- التسويق بما يحكمه من آليات التكلفة والعائد؛
- اللامركزية بما يؤدي إلى التقليل من البيروقراطية أو لما لا التخلص منها نهائيا؛
- الجودة أي التوجه نحو تحقيق الجودة وقياس جودة أداء الإدارة العامة؛
- التوجه نحو اشباع المرتفق-الزبون والتركيز على إرضائه وتوفير الخدمات التي يحتاجها.

إن محاولة دراسة العلاقة بين علم الإدارة والسياسات العمومية تفضي من الوهلة الأولى الى طرح التساؤلات المعقدة حول العلاقة بين السياسة والإدارة أو العلاقة بين السياسي والإداري. وقد تم وضع عدة أطروحات حول هذه العلاقة الفريدة والجوهرية، تبني كل واحدة منها على مبدأ منفصل من المبادئ التالية والمرتبطة بالتبعية أو الفصل المطلق أو التكامل بين الادارة للسياسة.

وفي إطار الأطروحة القائمة على «الفصل المطلق بين الإدارة والسياسة»، والتي تعتمد على مبدأ الفصل بين السلطات الذي نادى به "مونتسكيو" في القرن الثامن عشر (عصر النهضة الأوروبية)، وعلى ادبيات الفكر الكلاسيكي الاقتصادي الذي طوره آدم سميث والذي يعتبر السوق الحر أفضل أداة لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين المستوى الاجتماعي للشعوب، طرح ويلسون وودرو (Wilson Woodrow) سنة 1887 أول محاولة لتأسيس علم مستقل للإدارة العامة مبني على أربعة أفكار أهمها اعتماد توجه اقتصادي للأداء الإداري قائم على ثقافة إدارة الاعمال وعلى الحيادية المهنية البعيدة عن كل توجه أو تبعية سياسية¹⁷، مع التركيز على وظائفها الأساسية والدنيا¹⁸.

ومع أنه من المعلوم أنه من المستحيل واقعا تصور وجود فصل تام بين الإدارة والسياسة، فإنه يمكن اعتبار أن الأطروحة القائمة على التبعية بين الإدارة والسياسة تجد تفسيرها في بروز الفكر الاقتصادي الحديث الذي طوره كينز والذي أدى الى التخلي عن مفهوم الدولة "الحارس" وتبني مفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على إثر تداعيات أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929. مما سمح للإدارات العمومية من اتباع سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية موسعة ومتنوعة، من أجل السعي الى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وكذا شروط ما كان يعرف بدولة "الرفاه الاجتماعي"¹⁹.

ومن منظور علم الإدارة، فتبعية الادارة لما هو سياسي يمكن اعتبارها أحد مظاهر البيروقراطية والتي تنم عن الارتباط العضوي للموظف بالتسلسل الإداري وبالهيكल التنظيمي، مما ينتج عنه من حالات التذمر والسخط وعدم الاستقرار النفسي لدى الموظف²⁰، وكذا من المشاكل المرتبطة بالبطء والتعقيد في المساطر والإجراءات والتضخم في الهياكل وعدم مراعاة جودة ورضا المرتفقين. هذا ويمكن ربط هذه التبعية كذلك بالامتداد السياسي على الأجهزة الإدارية، مما يفقدها هويتها ونجاعته وكفاءتها ويجعلها رهينة لمنطق النفوذ والولاءات ويؤدي حتما إلى الانتقال من مفهوم الفساد السياسي إلى مفهوم الفساد الاداري²¹.

وفي خضم التطورات المهولة التي عرفتها الاقتصاديات الدولية، خاصة في الدول المتقدمة، مع تبني فلسفة الليبرالية الاقتصادية الجديدة القائمة على فكرة تخلي الدولة عن دورها في الأنشطة الاقتصادية وتحرير الأسواق، في ظل بروز ظاهرة العولمة المالية مع بداية الثمانينات من القرن



الماضي²²، طرح النقاش حول العلاقة الوطيدة بين السياسات العمومية وبين الديمقراطية. ذلك أن وضع السياسات وتنفيذها لن يتم إلا عبر تدخل الفاعلين الأساسيين من سياسيين وإداريين. وقد تساءل الكاتب الأمريكي "عزرا سليمان" في كتابه "تفكيك الدولة الديمقراطية" عن كيفية اندماج الإدارة في النظام السياسي، وكذا عن الأشكال الممكنة للمشاركة الديمقراطية في إعداد وتنفيذ وتبعية وتقييم السياسات العمومية ودور المواطنين والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذه المقاربة التدبيرية الجديدة للشأن العام²³

ومن ثم فالأطروحة القائمة على أساس "التكامل بين الإدارة والسياسة"، تنطلق من فكرة قوامها أن الإدارة لا يمكن تصورها بمعزل عن محيطها وبيئتها. مما يطرح السؤال الحقيقي حول مدى وإمكانية تصور تركيبة سحرية لتحقيق توازن بين الأطروحتين، لأن تأثير السياسة على الإدارة له آثار سلبية على دوايب الدولة. كما أن توغل النخبة التقنوقراطية، بما تمتاز به من خبرة وكفاءة وتخصص تقني، في تدبير الإدارات العمومية الأكثر حساسية وتأثيراً، وخاصة في سياق السياسي والاجتماعي بالمغرب، لم يثمر الاثار المرجوة في تحقيق التنمية البشرية الشاملة وكذا شروط الاقلاع الاقتصادية، بغض النظر عن التجذر التاريخي للظاهرة والتي تمتد أطروحتها نظريا الى الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي سان سيمون (1760م - 1825م)²⁴.

مما جعل الضرورة نحو تصور نموذج جديد لتدبير الإدارة العمومية كفيلا بتجاوز الجوانب السلبية للبيروقراطية الإدارية وبضبط تأثير وهيمنة السياسي في العلاقة بينهما، مما يبرر تطور الاتجاهات نحو اعتماد مفهوم الحكامة الجيدة (Bonne Gouvernance)، والذي اعتمد كمبدأ دستوري ضامن لتحقيق التوازن والتكامل بين الإداري والسياسي في تدبير الإدارة العمومية الموضوعة وجوبا رهن إشارة الحكومة السياسية والمنتخبة ديمقراطيا، طبقا للفصل 69 من الدستور المغربي، وفي أجراً مفهوم "التدبير الحر" للجماعات الترابية والمكرس بواسطة الفصل 149 من الدستور²⁵.

المحور الثاني: تأثير علم الإدارة على فعالية الدولة

إن ظهور التدبير العمومي الجديد N.P.M أدى الى إعادة احياء فكرة الفصل بين الإدارة والسياسة، بحثا عن تحقيق التكامل بينهما، من خلال إعادة رسم ملامح العلاقة والانتقال بها الى علاقة تقوم على التمييز بين صنع وتصور السياسات العمومية.

وقد اعتبر M. Finger أن من بين الخطوط العريضة للتدبير العمومي الجديد، اعتماد نظام يركز فيه الفاعلون السياسيون على التوجهات العامة للدولة، وكذلك توفير الإمكانات اللازمة، وكذلك خلق الشروط الأساسية حتى تتمكن الإدارة من القيام بمهام حفظ وتيسير وتحسين مسارات الخدمات العمومية وذلك بشكل مستمر²⁶.

هكذا تشكل الإدارة والسياسة نظاماً واحداً، فإلى جانب السياسي دائماً ما يكون الإداري الذي يشاركه من خلال تقديم المشورة والتوجيه وكذا المساهمة في تحرير النصوص القانونية. كذلك عند مواجهة السياسات لبعض المشاكل التقنية، يتم اللجوء من طرف المنتخب إلى قدرات الإداريين، وبالتالي الممنوحة لها بموجب التشريع، وإنما بمدى استساغته الأهداف السياسية وقدرته على إنجازها²⁷.

وتجد هذه الأطروحة أصولها في مبادئ التدبير العمومي الجديد التي ترمي إلى إعادة رسم ملامح العلاقة بين السياسة والإدارة، والانتقال بها إلى علاقة تقوم التمييز بين صنع وتصور السياسات العامة بين تنفيذها وهو لصيق بنموذج "الوكالات التنفيذية"²⁸.

في هذا السياق، وخاصة في دول النامية، تطور مصطلح الحكامة النابع من القطاه الخاص كمرادف لمفهوم "الحكم الرشيد" أو "التدبير العمومي الجديد للإدارات العمومية". ويتجاوز هذا المفهوم عمليات التدبير إلى روح القيادة في التدبير عبر الاشتغال في انسجام وتناغم بين جميع الفاعلين المتدخلين في تدبير الشأن العام بما يضمن تحقيق شروط الفعالية والنجاعة وتحقيق الأهداف المرفقية الخاصة والاهداف التنموية الشاملة.



ومن بين الأسس والمقومات التي يقوم عليها العلم الإداري الحديث والمؤطرة لمفهوم الحكامة وتدبير العمومي ادخال السياسات العمومية كآليات جديدة للتدبير ولتحقيق وللرفع من الأداء الإداري²⁹.

أولاً: دور السياسات العامة في التدبير الإداري

تشكل السياسات العمومية آليات مهمة في تدبير الشأن العام وفي وضع التصورات والمخططات الاستراتيجية والقطاعية الكفيلة بتحديد الأهداف وتوحيد التوجهات وشحن الجهود وتعبئة الطاقات نحو تحقيق الغايات المسطرة، خاصة في ظل تشابك العلاقات وتفاعلاتها على مختلف المستويات، مما يبرر المراحل الأساسية في الاعداد والتي تتركز على التشخيص الدقيق للوضعيات بهدف اقتراح الحلول للمشاكل التي تم ابرازها³⁰.

لذلك فقد أصبح جلياً أن برامج الإصلاح والاقلاع والتنمية تتطلب تعبئة القدرات والوسائل المادية منها وغير المادية في إطار زمني يتجاوز الزمن الحكومي، ذلك أن السياسات العمومية الإصلاحية والتنمية لا يمكن اعتبارها مجرد برامج قصيرة المدى، تتم مراجعتها كلما تغيرت الحكومات أو الوزارات، وهو الشيء الذي يفسر الاعطاب الكبيرة التي لحقت بالإدارة العمومية والاختلالات التنموية التي عرفت بلادنا بغض النظر عن كل النجاحات التي تحققت.

لذلك فالسياسات العمومية أصبحت في غالبيتها أوراخ إصلاحية وتوجهات استراتيجية تروم تحقيق شروط النهضة والإصلاح لمستقبل 15 و20 سنة مقبلة، وذلك بغية وضع التصورات الأساسية للتكامل والانسجام والتناغم بين مختلف الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من قطاع خاص ومجتمع مدني ومواطنين.

هذا وإن من أهداف وضع السياسات العمومية تحقيق شروط المشاركة السياسية المكرسة دستوريا لجميع الفاعلين، في إطار إرساء نظام ديمقراطي وتشاركي وتشاوري، يمكن من الاخذ بعين الاعتبار جميع الحاجيات والخصوصيات التي يمكن التعبير عنها من طرف الفاعلين، وذلك بهدف تحقيق شروط الاندماج والاندماج والشمولية في معالجة الملفات المشتركة والمتراطة في الزمان والمكان، وفي ظل إرساء النموذج التنموي القائم على القليل من الدولة واعتماد دولة تقييمية ثم ديمقراطية الإدارة العمومية³¹.

ومع صياغة السياسات العمومية بالشكل الديمقراطي والتشاوري المطلوب، تبتدأ اكراهات التنزيل وخاصة ما يتعلق بتعبئة الموارد المالية منها الكفيلة بتنفيذ البرامج والمشاريع وبتسخير الوسائل البشرية واللوجستية الضرورية لتمكين الإدارات العمومية من القيام بمهام البرمجة والتنفيذ. مما يفسر الاعتماد التدريجي لمقاربة البرمجة المتعددة السنوات من أجل إرساء إطار عمل واضح للإدارات العمومية لتنفيذ برامجها ومشاريعها حسب الإمكانيات المالية والبشرية التي يمكن تعبئتها في هذا الشأن حسب الأولويات الحكومية والقطاعية في تنفيذ السياسات العمومية.

ولا شك أن اعداد السياسات العمومية الاستراتيجية منها والقطاعية كرس مبادئ العلم الإداري الحديث القائم على النجاعة والفعالية والكفاءة. ذلك أنه لا يمكن تمثل تحقيق هذه الغايات دون وضع اللبنات الأساسية التي توضح الأهداف وتحدد المهام والمسؤوليات وتسخر الوسائل الممكنة وتقتصر صيغ جديدة للعمل وتضع الآليات الكفيلة باعتماد مبادئ النجاعة والفعالية والشفافية والمراقبة.

لا شك أن المكانة الأساسية التي تحتلها السياسات العمومية في تقنيات وقواعد علم الإدارة شكلت دعامة أساسية في تحقيق شروط الرفع من الأداء الإداري. بحيث أن من مبادئ الأساسية التي يعتمد عليها المفهوم الجديد للتدبير العمومي الجودة وتحقيق رضا المرتفقين. مما يحتم تحديات كبيرة على مستوى الإدارات العمومية تتمثل أساساً:

- وضع آليات للتتبع والمراقبة والتدقيق والافتحاص؛

- إعطاء الأهمية القصوى لدور القيادة والكفاءة الملازم لثقافة تحقيق النتائج.



لذلك فإن الآثار المباشرة للسياسات العمومية على الإدارات العمومية أن شكلت اطارا تعاقديا واضحا وشفافا بين الإدارات العمومية ومختلف الفاعلين من برلمانات ومجتمع مدني وقطاع خاص ومواطنين لتحديد الأهداف والمعرفة الدقيقة بالإنجازات مما يمكن من تعزيز مبادئ المحاسبة والمسؤولية.

وثقافة التعاقد³² يمكن تصورها من مختلف الاتجاهات والزوايا، لكونها تفتح افاق جديدة للتدبير العمومي بمنطق النتائج والاهداف ومنطق المسؤولية الشاملة عن النتائج المحصلة حسب الوسائل المبأة لذلك، مما يمكن من خلق ظروف اشتغال جديدة مبنية على تحقيق النتائج وعلى التركيز على تجاوز الصعوبات والعراقيل بما يخدم المصلحة العامة للمرفق العمومي وتجاوز منطق الاختصاصات والنفوذ الى منطق التعاون والتكامل في تحقيق الغايات. وفي هذا السياق يمكن تسريع اوراش اللامركزية والتي تعتبر قاعدة أساسية من قواعد التدبير العمومي الجديد في إطار تفويض الاختصاصات والمسؤوليات وتحفيز التدبير التشاركي للمرافق والمشاريع بين مختلف الفاعلين.

إلا أن معضلة الإدارة العمومية ترتبط أساسا بالإشكالية المرتبطة بالتخليق وبتكريس ثقافة الاستحقاق والكفاءة وتكافؤ الفرص. ذلك أن الأثر الإيجابي المرجو من تكريس آلية السياسات العمومية إنما تتطلب قيادة إدارية حكيمة وملهمة قادرة على تعبئة الموارد وتوجيههم وارشادهم بما يحقق أهداف التنظيم الإداري وتحقيق التناغم والتكامل المطلوب بين مختلف المكونات الادارية لتحقيق غاياتها الفضلى³³.

ولأهمية القيادة الإدارية في تحقيق الأهداف المرفقية للإدارات العمومية، فقد تم وضع الإصلاح الإداري كأحد الاوراش الإصلاحية الكبرى التي تعول عليها بلادنا من أجل تحقيق شروط إنجاح مضامين السياسات والمخططات الاستراتيجية التي اعتمدها بلادنا من أجل السير بثبات نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة مع إرساء مبادئ الانصاف والعدالة والمساواة.

عموما، يمكن القول أن التحولات والتغيرات التي طرأت على أشكال التدبير الاداري سابقا قد أدت الى تراجع دور الدولة من دولة دركية الى دولة متدخلة، وبالتالي فهذا الأمر قد أدى الى عجزها في توفير حاجيات ومتطلبات الأفراد، مما عجل بتبني أساليب وميكانيزمات جديدة مستلهمة من القطاع الخاص (المقاولات الخاصة)، بعدما أثبتت نجاعتها وفعاليتها في هذا الاطار، وبالنتيجة تكريس نمط جديد لاشتغال الادارة العمومية في اطار ما يعرف بالتدبير العمومي الجديد بهدف تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة، والاستجابة لتطلعات وانتظارات المرتفقين.

الهوامش:

- 1 الطماوي سليمان محمد سليمان، علم الإدارة العامة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة عين الشمس مصر، الصفحة 7
- 2 ياسر أحمد عريبات، المفاهيم الإدارية الحديثة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص 34
- 3 رقية شويخ، الأليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري وأمراض البيروقراطية في التشريع الجزائري، رسالة ماستر، 2013، ص 20
- 4 صباح اسابع، التنظيم البيروقراطي والكفاءة الإدارية، رسالة ماستر، جامعة مانتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 28
- 5 فيصل فخري مراد، البيروقراطية بين الاستمرار والزوال، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ص 11
- 6 وفاء لعريط، التنظيم البيروقراطي والفعالية التنظيمية، رسالة ماستر، جامعة 20 غشت، سكيكدة، الجزائر، 2014، ص 77
- 7 عماد أبركان، "التدبير العمومي الترابي بالمغرب وإشكالية النخب السياسية"، مجلة العلوم القانونية، العدد السابع 2018، ص. 140.
- 8 حسن عبد الحليم أحمد رشوان، علم اجتماع التنظيم، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004 ص 9 .
- 9 عبد الستار إبراهيم دهام، " التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر :إطار نظري"، مجلة جامعة الأنبار 2008 .، للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ص 5.
- 10 مهدي حسن زويلف وعلي محمد عمر العضائية، إدارة المنظمة: نظريات وسلوك، عمان: دار مجدلاوي، 1996 ص 2 .
- 11 موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، تر . سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991 .، ص 188 .



- 12 نوال الهناوي، "التدبير العمومي الجديد"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، الرباط، السنة الجامعية 2008-2009، ص. 2.
- 13 عبد الحفيظ ادمينو، "نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، الرباط، السنة الجامعية 2001-2002، ص. 259.
- 14 محمد جلال ابن موسى، التدبير العمومي الجديد وتأثيره على منظومة الوظيفة العمومية بالمغرب"، رسالة ماستر، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي، الرباط، السنة الجامعية 2017-2018، ص. 44.
- 15 حسن احجيج، "التدبير العمومي الجديد. شركات الدولة بين قيم الخدمة العمومية وقيم المقاوله". مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2017، ص 17.
- 16 نوال الهناوي، مرجع سابق، ص. 54.
- 17 أحمد رشيد، "نظرية الإدارة العامة-السياسة العامة والإدارة"، دار النهضة العربية، 1993.
- 18 Tanzi V., "The Role of the State and the Quality of the Public Sector", IMF Working Paper, No. 36, March 2000.
- 19 Samuelson R., "Is it 1929 again?", The Washington Post, Oct. 6, 2008, (<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/10/05/AR2008100501251.html>)
- 20 محمد جلال ابن موسى، مرجع سابق، ص. 18.
- 21 عبد الحفيظ ادمينو، مرجع سابق، ص. 199.
- 22 Stiglitz J.E., "Redefining the Role of the State; What Should It Do: How Should It do it and How should these Decisions be made?", 1998.
- 23 أحمد مصطفى الحسين، "مدخل إلى تحليل السياسات العامة"، المركز العالمي للدراسات السياسية، الأردن، ط 1، 2002، ص 236.
- 24 عبد الوهاب المسيري، "العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، المجلد الأول: النظرية"، دار الشروق، الطبعة السادسة، 2016، ص. 133.
- 15 دستور 2011، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011.
- 26 نوال الهناوي، مرجع سابق، ص. 4.
- 27 لمياء العمراني، "جدلية السياسة والإدارة بالمغرب وتأثيرها على صناعة القرار"، مجلة صناعة القرار العمومي، مطبعة السلام، الطبعة الأولى 2018، ص. 240.
- 28 نوال الهناوي، مرجع سابق، ص. 96.
- 29 عبد الحفيظ ادمينو، مرجع سابق، ص. 282.
- 30 عادل بوحجير، التخطيط الاستراتيجي في تدبير الشأن المحلي، رسالة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي، السنة الجامعية 2009-2010، ص. 20.
- 31 عبد الحفيظ ادمينو، مرجع سابق، ص. 293.
- 32 نوال الهناوي، مرجع سابق، ص. 262.
- 33 سالم قنص على العامري، القيادة الإدارية واستراتيجية الموارد البشرية في التدبير الحديث، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 212، سنة 2015، ص. 213.